المخطط الجهوي للبيئة والتنمية المستديمة لولاية مدنين

المعطيات العامة:

تاريخ الإصدار: جوان 2014.

هيكل التنفيذ: المائدة الإقتصادية المستديرة بولاية مدنين تحت إشراف ديوان تنمية الجنوب بالتعاون مع وكالة التعاون الألماني للتنمية والمكتب السويسري للتنمية بمدنين في إطار الإتفاقي التونسية السويسرية لمساندة الإنتقال الديمقراطي بتونس.

الهيكل المستفيد: ديوان تنمية الجنوب، وزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي وكافة المتدخلين الجهويين.

نوعية الوثيقة

دراسة إستراتيجية	**x**
دراسة قطاعيـة	**x**
بحـث	
وثيقـة عمل / تقرير	**x**

أهم المجالات التي تطرقت إليها الدراسة :

إعداد مخطط جهوي للبيئة والتنمية المستديمة بولاية مدنين:

- تمكين جهة مدنين من إطار استراتيجي ونظرة مستقبلية حول التنمية الجهوية تتنزل ضمن أفق مستديم يتم تبنيها من قبل الفاعلين المحليين (قطاع عام وقطاع خاص ومهنة ومجتمع مدني) حتى تتمكن الجهة من تطوير مسار التنمية الاقتصادية والإجتماعية وعرضها على الدوائر المسؤولة المركزية منها والجهوية للاستئناس بها في تصور وإقرار مشاريع التنمية.
- وقد احتوى مسار إعداد المخطط الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة مرحلة التشخيص (تشخيص عام لمسار ووضعية التنمية بالولاية منذ عشرية على الأقل مع تشخيص للقطاعات المنتجة على غرار قطاعات الصناعة والسياحة والفلاحة والصيد البحري والقطاعات الأفقية من تهيئة ترابية وبنية أساسية وتعليم عالي وتكوين مهني وبحث علمي وتطوير الشراكة مع ليبيا) ومرحلة تخطيط وهي عبارة عن إعداد برنامج عمل للتنمية المستقبلية في الجهة.

الملخص:

أهم عناصر التشخيص:

❖ مسار التنمية الجهوية بالولاية :

- خلال الفترة 1987-2010 انتفعت ولاية مدنين بـ1567 مليون دينار من الاستثمار العمومي وهو ما يمثل 4.1 % من مجموع الاستثمارات العمومية المنجزة غير أنه بالتمعن في طبيعة الاستثمارات العمومية فانه يمكن استنتاج بأن الجهة لم تنتفع باستثمارات هيكلية قادرة على دفع الاقتصاد وإحداث نقلة نوعية في مسار التنمية،
- خلال الفترة 1987-2010 انتفعت ولاية مدنين بـ3679 مليون دينار من الاستثمار الخاص وهو ما يمثل 5.6% من مجموع الاستثمارات الخاصة المنجزة وقد سجلت هذه الاستثمارات في قطاع السياحة (جربة وجرجيس) ولم تستفد الجهة من سياسة التحفيز على الاستثمار الصناعي،
- إحداث 47 مؤسسة عن كل 1000 ساكن وهو معدل دون المستوى الوطني الذي يبلغ 57،
- هيمنة القطاع السياحي والخدماتي على مكوّنات النّسيج الاقتصادي بالجهة ويبرز ذلك من خلال نسبة المشتغلين بهذا القطاع والذين يمثلون 62,6% من مجموع السكّان النشيطين وكذلك من خلال نسبة الاستثمارات الخاصّة المنجزة به والتي تفوق 80% من الحجم الجملي لاستثمارات القطاع الخاص على امتداد المخططات السابقة منها ما يزيد عن 55% بالقطاع السياحي وحده،
- عدم قدرة النسيج الاقتصادي على استيعاب طلبات الشغل وبالأساس من خريجي مؤسسات التعليم العالي (14300 عاطل عن العمل من حاملي الشهائد العليا)،
- المرتبة العاشرة وطنيا في مؤشر الفقر الشديد بنسبة 10.1%،
- تحتل ولاية مدنين المرتبة 14 وطنيا في سلم مؤشر التنمية الجهوية،
- اختلال التوازن التنموي بين المناطق الداخلية للولاية وشريطها الساحلي (ضعف الخدمات الاجتماعية وكثرة البطالة وهجرة سكانية بمعتمديتي بني خداش وسيدي مخلوف).

❖ خصوصيات وضعية القطاعات:

- تختص الجهة بنوعين من النشاط الاقتصادي وهما السياحة والنشاط غير المنظم (التجارة الموازية) ورغم أهمية هذين القطاعين فإنهما لم يتمكنا من لعب دور المحرك التنموي في الجهة،
- قطاع صناعي ناشئ يغلب عليه النمط التقليدي ويتسم بضعف الأداء والمردودية،
- تفاقم ظاهرة التصّحر،

- تواصل احتدام التنافس بين القطاعات على الموارد المائية التي هي في حد ذاتها محدودة من حيث الكم والنوعية،
- الصيد العشوائي والاستغلال المفرط للثروات البحرية،
- اختلال وضعف الاندماج بين مكونات البنية الأساسية،
- افتقار الجهة إلى تقاليد في مجال العمران،
- عدم تأسيس نظرة إستراتيجية لتثمين موقع ولاية مدنين الحدودي المتاخم لليبيا مع واجهة عريضة على حوض المتوسط (400 كم).

أهم الإستنتاجات:

يمثل المخطط الجهوي للبيئة والتنمية المستديمة إطارا مرجعيا للتخطيط الاستراتيجي في إطار مقاربة تشاركية جمعت القطاع العام، القطاع الخاص والمجتمع المدني بإشراف وتنسيق خبراء في مجالات مختلفة وهو عمل وضع على ذمة الجهة لمساعدتها على إعداد مخططاتها التنمية المستقبلية. وتمثل هذه الوثيقة إطارا استراتيجيا لـ:

- التعريف بالموارد والإمكانيات المتاحة بالولاية بغاية التأكد من حسن التموقع والجاذبية للجهة ضمن محيط وطني و دولي يتميز بالمنافسة بين الجهات،
- تنظيم و تأطير حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار حوكمة محلية تنخرط في مسار اللامركزية الذي تبنته البلاد.
- الانفتاح على الفضاء الاقتصادي الجهوي (الجنوب الشرقي) والوطني والدولي مع خطة تسويق للجهة تهدف إلى الرفع من جاذبيتها للاستثمار الخارجي خاصة.

أهم المقترحات:

لتحقيق التوجهات الإستراتيجية لمخطط البيئة والتنمية المستدامة بولاية مدنين تم وضع خطة عمل ضمن مقاربة تشاركية يمكن الإستئناس بها في إعداد المخطط الخماسي للفترة 2016-2021.
وتتضمن هذه الخطة نوعان من المشاريع :

- مشاريع ذات صبغة جهوية تهدف إلى تعزيز التنمية وعددها 02 مشاريع بكلفة 1150 مليون دينار وهي وكالة التنمية الجهوية الاقتصادية والاجتماعية والبنك الجهوي للتنمية.
- مشاريع ذات صبغة قطاعية وعددها 74 مشروعا بكلفة 1459 مليون دينار تتوزع على6 قطاعات وهي الفلاحة والصيد البحري (140 م.د) والقطاع الصناعي (755 م.د) والقطاع السياحي (159

م.د) والتهيئة الترابية والبنية التحتية (237 م.د) والتعليم العالي والبحث والتطوير والتكوين المهني (140 م.د) والشراكة مع ليبيا (28 م.د).